

# لا حل ولا اتفاق للتهديّة في درعا

## مقترح المعارضة لتجاوز الأزمة يواجه بالرفض من النظام السوري

فيما يتهم النظام السوري اللجان المركزية للتفاوض في درعا بعرقلة مفاوضات التهديّة بعد رفض جميع شروطه، تقول الأخيرة إن تلك الشروط تعجيزية الهدف منها فرض كامل سيطرته الأمنية والعسكرية على المنطقة. وبين الموقفين المتناقضين لا تزال المحافظة تن تحت وطأة القصف والاشتباكات ولا جديد سوى تواصل المفاوضات.

درعا (سوريا) - رفض النظام السوري عرضاً للمعارضة السياسية في محافظة درعا يضمن تسليم كميات من الأسلحة مقابل ضم مجموعات من المقاتلين إلى اللواء الثامن الذي يتبع الفيلق الخامس، لتتواصل بذلك عقدة مفاوضات تسليم السلاح التي تقودها روسيا لحل الأزمة. وأفادت مصادر سورية مطلعة على المفاوضات التي تتوسط فيها موسكو برفض ممثل قوات النظام مقترحا من لجان التفاوض، يتضمن تطير السلاح خلال الاجتماع الأخير في مركز غرفة العمليات بمدينة درعا. وأشارت ذات المصادر إلى أن المعارضة حاولت من خلال مقترحها أن يحتفظ مقاتلوها بسلاحهم من خلال تشكيل لجان تحسب على الفيلق الخامس أو قوات النظام، وهو ما اعتبره ممثل النظام في اللجنة المركزية للتفاوض محاولة للالتفاف على بند تسليم السلاح الذي جاء ضمن خارطة الحل الروسية.

وتبدأ المرحلة الثانية من خارطة الحل الروسية مطلع سبتمبر المقبل، بتفعيل الخدمات بأحياء درعا البلد، وإقامة نقاط للشرطة الروسية وأخرى لقوات النظام، لمراقبة الأوضاع الأمنية في تلك الأحياء. واعتبر أهالي درعا أن خارطة الحل الروسي تصب لصالح النظام، وأن النظام سيدخل إلى أحياء درعا البلد بكل مؤسساته، فيما لا تتضمن أي بند يشير إلى انسحاب قوات النظام من محيط أحياء درعا البلد.

وبين "تجمع أحرار حوران" في بيان له أن خارطة الحل الروسي تغطي قوات النظام الحق في الاعتقال والتجهيز والتكبير بالهالي المحافظة، وهي نسخة مشوهة من اتفاق التسوية في 2018 الذي رعته روسيا.

وأضاف أن اتفاق 2018 نص على إطلاق سراح المعتقلين ووقف العمليات العسكرية، لكن النتيجة كانت اعتقال 2400، وابتعاد 750 شخصاً يرفضون التواجد الإيراني في المنطقة.

وأشارت ذات المصادر إلى أن المعارضة حاولت من خلال مقترحها أن يحتفظ مقاتلوها بسلاحهم من خلال تشكيل لجان تحسب على الفيلق الخامس أو قوات النظام، وهو ما اعتبره ممثل النظام في اللجنة المركزية للتفاوض محاولة للالتفاف على بند تسليم السلاح الذي جاء ضمن خارطة الحل الروسية.

الوساطات الروسية بين المعارضة وقوات النظام في درعا لم تفلح في ضبط الأوضاع الأمنية المضطربة منذ سنتين

# آلية إسرائيلية جديدة لنقل الأموال القطرية إلى غزة

عزّة - أثار إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي بني غانتس الخميس، اعتماد آلية جديدة لنقل أموال المنحة القطرية إلى العائلات المحتاجة في قطاع غزة شكوكا في مدى قدرة تل أبيب على الإشراف على آلية توزيع الأموال في قطاع غزة وضمان عدم وصولها إلى حركة حماس التي تسيطر على القطاع. وتقتضي الآلية الجديدة بتحويل المساعدات المالية لمئات الآلاف من سكان غزة من قبل الأمم المتحدة مباشرة إلى حساباتهم المصرفية في البنوك، بإشراف إسرائيل. ووفقا للاتفاق فستقوم قطر بتحويل الأموال للأموال للأمم المتحدة التي ستصدر بطاقات يتم شحنها لسحب الأموال النقدية من البنوك في قطاع غزة. بينما تشمل المنحة شراء وقود



المال مقابل الهدوء



عقدة السلاح تنهك درعا

الف مدني إلى الفرار إلى المناطق الآمنة نسبيا، بينما تعيش أكثر من 7 آلاف عائلة في ظروف صعبة، بسبب انقطاع المواد التموينية التي تحتاجها بشكل يومي، من خبز وماء وكهرباء وخدمات طبية.

ويربط محللون ونشطاء استمرار التصعيد في درعا بدور تلعبه إيران، في خطوة لتعزيز نفوذها بشكل أكبر في الجنوب السوري.

وتحذر المعارضة من اتساع رقعة النفوذ الإيراني في جنوب سوريا في حال إصرار الجانب الروسي على دخول قوات النظام السوري إلى أحياء درعا البلد، فيما تنتشر عدة ميليشيات إيرانية في محيط المدينة.

وتتخذ الميليشيات الإيرانية من الفرقة الرابعة التي يقودها شقيق الرئيس السوري ماهر الأسد غطاء لانتشارها في جنوب سوريا.

رعتها روسيا في 2018 أو ما تلاها من تفاهات أخيرة بين الفصائل المسلحة والحكومة السورية، في ضبط الأوضاع الأمنية المضطربة منذ سنتين تقريبا.

ويصر متابعون أن النظام يريد بسط هيمنة مطلقة على جنوب سوريا، والتخلص من كل المعارضين له في محافظة درعا من خلال تجريد الأهالي من السلاح الفردي ودفع المعارضين للتسوية إلى الشمال السوري.

ويشير هؤلاء إلى أن النظام لن يقبل بأي خارطة طريق لا تسمح له ببسط سيطرته على كامل المحافظة التي تعتبر مهد الثورة السورية، وأن انخراطه بضغوط روسية في عمليات تفاوض للتهديّة بهدف بالأساس إلى ربح الوقت والماطلة لا أكثر.

وتفرض قوات النظام السوري حصارا منذ شهرين على أحياء مدينة درعا البلد، مما دفع ما لا يقل عن 18

وأشار إلى طلب الروس تسليم الأسلحة بالتزامن مع وجود الميليشيات التابعة لإيران وقوات النظام في محيط المدينة من كل جانب، معتبرا أن غياب ضمانة عدم محاولة هذه الميليشيات اقتحام المدينة يشكل عائقا إضافيا أمام تطبيق بنود الاتفاقية.

واعتبر محاميد، وهو مطلع على التفاوض بين الجانبين، أن "الروس لا يمكن أن يكونوا ضامنين للاتفاقية لأنهم حلفاء النظام، إن نكث الروس بوعدهم سابقا خلال اتفاق التسوية عام 2018، فكيف يمكن أن يثق السكان المحليون بهم".

وأضاف أن عملية تسليم السلاح من الممكن أن تجري بضمانات دولية، مشيرا إلى أن سكان المدينة مستعدون للقبول بمثل هذه الاتفاقية في حال إيجاد قوة لحماية السكان. ولم تفلح الاتفاقيات السابقة، سواء اتفاقية التسوية التي

كما شدد بيان "تجمع أحرار حوران" على عدم السماح بتمرير أي اتفاقات تسليم واستسلام يكون الخاسر فيها أبناء حوران.

ووضع اتفاق تسوية رعته موسكو في 2018 حدا للعمليات العسكرية بين قوات النظام والفصائل المعارضة. ونص على أن تسلم الفصائل أسلحتها الثقيل، لكن عددا كبيرا من عناصرها بقوا في مناطقهم، فيما لم تنتشر قوات النظام في كافة أنحاء المحافظة.

وهدد مقاتلون محليون في مدينة درعا البلد من يفكر بتسليم سلاحه للنظام السوري بأنه "ستعتبر هدفا مشروعا لمقاتلي المدينة".

وقال أحد وجهاء درعا ويدعى أبوعلي محاميد إن "خارطة الطريق لا يمكن أن تحظى بقبول أهالي درعا البلد بشكلها الحالي، كما لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع بسبب وجود معوقات كثيرة".

# البرلمان اللبناني يوصي بالإسراع في توزيع البطاقات التمويلية

ليس بالمألوف فقط أنما بالأمن أيضا. ولفت بإسبيل إلى أنه "قرار (رفع الدعم) مكمل للحصار الخارجي المفروض على لبنان"، وشدد على أنه "إذا لم يتم التراجع عن هذا القرار فنحن ذاهبون إلى الانفجار".

وكشف النائب جورج عدوان أن تكتل الجمهورية القوية (الذي يتزعمه سمير جعجع) يحضر لأثمة اتهام بحق عدد من الوزراء بسبب الهدر الحاصل في منظومة الدعم.

وقال سلامة "لن أترجع عن رفع الدعم على المحروقات، إلا في حال تشريع استخدام الاحتياط الإلزامي". وأشار إلى أن "الحكومة تعلم بقرار رفع الدعم، بدءا من رئاسة الجمهورية ومجلس النواب وأعضاء المجلس المركزي".

وفي تبريره لرفع الدعم ذكر سلامة أن "الاحتياطي الإلزامي لدى المركزي وصل إلى الخط الأحمر، ونحن ملزمون بوقف فتح الاعتمادات"، كاشفا أن قيمة الاحتياطي الإلزامي المتبقي لا تزيد على 14 مليار دولار.

وحسب المركزي اللبناني فإن دعم الوقود استنزف الاحتياطيات النقدية الأجنبية، ما أجبره على التخلي عن هذا الدعم.

بيروت - طغت الزيادات السياسية على جلسة مجلس النواب اللبناني التي ناقشت فيها الكتل النيابية الجمعة رسالة رئيس الجمهورية ميشال عون حول موضوع وقف الدعم عن المواد والسلع الحياتية والحيوية، في ضوء القرار الذي اتخذته حاكم مصرف لبنان رياض سلامة برفع الدعم عنها، دون انتظار صدور البطاقة التمويلية، وما تركه هذا القرار من تداعيات سلبية فاقت حدة الأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والمعيشية التي يعيشها البلد.

وتطلب رسالة عون من مجلس النواب إقرار ما يلزم من تصوص لتشريع استمرار دعم استيراد المحروقات، على أن يتم وقف الدعم بصورة تدريجية.

وانتهت الجلسة بالدعوة إلى تشكيل حكومة جديدة في أقرب الآجال والإسراع بتوزيع الطاقة التمويلية وتحرير السوق من الاحتكار.

وقال النائب عن التيار الوطني الحر جبران باسيل، في مؤتمر صحفي عقب انتهاء الجلسة، إن ملف الدعم مرتبط بالأمن الاجتماعي، وما يجري هو نتيجة "مكابدة سياسية" خصوصا في ما يتعلق بالكهرباء، لافتا إلى أن "ملف التهريب متورط فيه سياسيون وأمنيون ونواب كبار".

ورأى أن القرار الذي اتخذته حاكم المصرف المركزي و"الذي يؤدي إلى الفوضى والانفجار هو قرار مشبوه،

صواريخ ومحاولة تحضير مفاجات جديدة لنا".

وتابع أن "حماس حصلت على منحة وتسهيلات بينما لم تحصد إسرائيل أي تقدم أو حل لقضية الأسرى والمفقودين المؤمنة (...) من الخطأ التمسك بقطر (...) التدخل الإسرائيلي بالمنحة القطرية خطأ وسندفع ثمن ذلك في الحرب القادمة مع غزة وستاتي".

قطر ستقوم وفقا للاتفاق بتحويل الأموال إلى الأمم المتحدة التي ستصدر بطاقات لسحب الأموال النقدية من بنوك غزة

وكان رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية قد ألقى خطابا في العاصمة القطرية الدوحة قبل أسابيع أكد فيه أن حركته ستضرب إسرائيل.

وتساعل مراقبون: هل هناك قدرة لأي جهاز مخابرات عالمي ليعرف إلى أين ستذهب الأموال النقدية؟

وعلق محلل الشؤون السياسية في موقع "والا" العربي باراك رايد "هل هكذا تبني المعادلات الجديدة"، مريحا عن خيبة أملة من العودة إلى ذات السياسة وهي شراء الهدوء بالمال.

وراهنت إسرائيل على الاستثمار في الدور القطري لاحتواء حماس عبر الإغراءات، إلا أن ذلك لم يحقق أي نتائج، وربما ساهم المال القطري في تقوية حماس بدل احتوائها.

عدم استفادة حركة حماس منها إلى جانب عدم الاستقرار الأمني مع القطر. وسمحت إسرائيل الخميس بعبور سلع وبضائع إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم، للمرة الأولى منذ الموجات الأخيرة مع حماس في مايو الماضي.

ومع بداية الموجات الأخيرة، في 10 مايو الماضي، أغلقت إسرائيل المعبر كليا، ثم أعادت فتحه بعد وقف إطلاق النار، لكنها تفرض قيودا مشددة على حركة الاستيراد والتصدير، ما يقام الأوضاع المعيشية والصحية المندورة بالأساس.

وكرم أبو سالم هو المعبر التجاري الوحيد لغزة، التي يعيش فيها أكثر من مليوني فلسطيني، وتحاصره إسرائيل منذ أن فازت حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006.

ووصف محللون إسرائيليون الآلية الجديدة لإدخال الأموال القطرية إلى غزة بالرضوخ لإملاءات حركة حماس التي هدت الأسبوع الماضي بالتصعيد مع تل أبيب إذا ما تواصل منع دخول الأموال والمساعدات للقطاع.

وقال محلل الشؤون الفلسطينية في صحيفة يديعوت آخرونوت العبرية اليوزور ليفي إن الموافقة على تمرير المنحة القطرية عبارة عن خطأ كبير ستدفع إسرائيل ثمنه في المعركة القادمة.

وأضاف ليفي "صحيح أن الاعتماد على قطر سيمدنا الهدوء على المدى القصير أو ربما المتوسل لكن ستستغل حماس هذا الوقت لمواصلة بناء قوتها العسكرية وتحسين قدراتها وتصنيع